تركيا
في مائة سؤال

عرض: احمد صلاح
مستشار إعلامى سابق بسفارة مصر ببروكسل

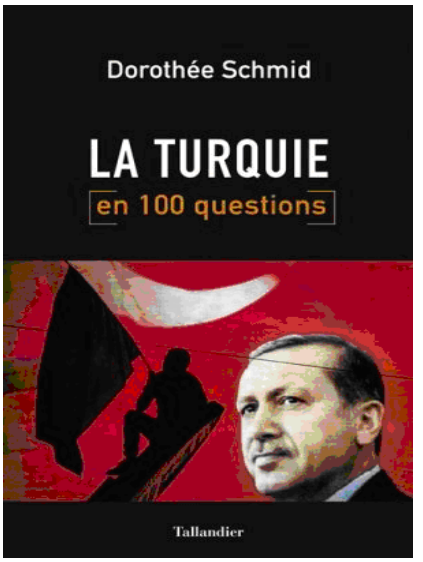

اسم الإصدار : تركيا في مائة سؤال
أسم المؤلف : Dorothee Schmid.
دار النشر : (Tallandier)، فرنسا
تاريخ الإصدار : فبراير ٢٠١٧
عدد الصفحات : ٢٨٠ صفحة من القطع المتوسط.

الكاتبة (Dorothee Schmid)حاصلة على الدكتوراه في العلوم السياسية ومديرة المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية ومسئول برنامج الشرق الأوسط بالمعهد ومتخصصة في السياسات الأوروبية في منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط هذا بالإضافة الى إدارتها لبرنامج " تركيا المعاصرة " الذى يعده المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية منذ ٢٠٠٨، وتتميز أعمالها بأنها تلقى الضوء على تنمية وتطور السياسة الداخلية في تركيا وطموحاتها الدبلوماسية الجديدة.

تطرح الكاتبة فى كتابها مائة سؤال لرسم صورة متكاملة الأركان للدولة التركية من زوايا وأبعاد متباينة بين بعد تاريخى وثقافى ووضع سياسى واستراتيجى، كما تحلل الكاتبة أيضا وضع تركيا من قمة إنطلاقها الاقتصادى الى موقعها الراهن في قلب الصراعات الكبرى الخاصة بالمهاجرين والإرهاب هذا مع حضور قوى وواضح فى الأزمة السورية.

وقد تطرقت الكاتبة للعديد من الموضوعات الهامة لعل أهمها يكمن في أسباب زوال الأمبراطورية العثمانية ودوافع عدم الإعتراف التركى بإبادة الأرمن ومكانة الإسلام في المجتمع التركى، وأسباب شعبية أردوغان وطبيعة علاقتة بإيران هذا بالإضافة الى أسباب ودوافع استقبال تركيا لأعداد كبيرة من اللاجئين السوريين.

وفى ضوء الإجابات التي ساقتها الكاتبة، فقد أكدت على مدى ما تمثلة تركيا من نموذج يحتذى به في العالم العربى للنمو الاقتصادى القوى والحفاظ على الهوية القومية، فعلى الرغم من أن هذا البلد لا زال فتيا، إلا أنه نجح في تغيير توجهاته وخاصة منذ عام ٢٠٠٢

وارتكزت الكاتبة على ثلاثة محاور هامة تسهم في مزيد من الفهم للدولة التركية، على النحو التالى:

المحور الأول :**طبيعة التحالف بين تركيا اردوغان وروسيا بوتين**:

إن الأمر يتعلق بتقارب بين انقرة وروسيا أكثر من كونه تحالفاً لم يوقع رسمياً، وخاصة أن مصالح البلدين لا تلتقى كثيرا بشكل واضح ولا سيما فيما يتعلق بالموضوعات التي تمثل أولوية لكل منهما ، فتاريخيا شهدتا الامبراطوريتين الروسية والعثمانية حروباً متتالية على مدار أربعة قرون . واليوم ، فان العلاقات الدبلوماسية بينهما تتسم بالتعقيد الشديد ، أى أننا نتحدث عن علاقة قوامها الحسابات الخاصة وعدم الثقة، فمنذ بداية الأزمة السورية والتي تمثل حجر عثرة حقيقى أمام أى خطوة إيجابية في العلاقات بين البلدين ، بل بلغ الأمر مداه في الفترة من نوفمبر ٢٠١٥ ويونيو ٢٠١٦ على خلفية اسقاط الدفاع الجوى التركى طائرة مقاتلة روسية كانت قد دخلت المجال الجوى التركى قادمة من سوريا.

والشاهد انه اذا كان هناك تقارب الان بين موسكو وانقرة، فان ذلك يعود لعوامل هيكلية تتعلق بقوتين تبحثان لفرض نفسيهما في محيطهما الاقليمى وفي ظل علاقات مضطربة مع أوروبا: فترغب تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبى إلا انها ترى نفسها مجمدة على باب ما يسمى بـــ " النادى المسيحى " ، وفيما يتعلق بروسيا فتتمتع بعلاقات تصادمية الى حد كبير مع أوروبا وهو وضع ترتب عليه توتر العلاقات بين القوى الاوروأسيوية في مواجهة غرب أوروبا، بالإضافة الى عامل آخر يكمن في حلف شمال الأطلنطى الذى ترغب روسيا فى إضعافه في الوقت الذى تشعر فيه تركيا بالإهمال من قبل شركائها بالحلف، وعلى المسار الاقتصادى هناك تكامل بين موسكو وانقرة اذ تمد الأولى الثانية بثلثى استهلاكها من الغاز ، وفى المقابل فقد استعادت تركيا أسواقاً كبرى على خلفية العقوبات الأوروبية تجاه روسيا.

المحور الثانى : **هل تتمتع تركيا بشراكة قوية مع حلف شمال الاطلنطى؟**

يعود انضمام تركيا للحلف الى عام ١٩٥٢ بالتزامن مع انضمام اليونان التي كانت تربطها علاقات متوترة في ذلك الوقت مع أنقرة ، وخلال الحرب الباردة لعبت تركيا دوراً محوريا في مواجهة الاتحاد السوفيتى كما مثّلت التوترات في بحر إيجا والازمة القبرصية (١٩٧٤) أول إنذار لعلاقات تركيا مع حلف الاطلنطى ، ثم تطور دور أنقرة في الحلف بشكل ملحوظ وبدأت واشنطن تعهد لانقرة مهمة المرور بين الشرق والغرب وأضحت تركيا تمثل الدولة الاسلامية الوحيده العضو بحلف شمال الاطلنطى.

وفى الواقع ، فإن إندلاع الأزمة السورية في ٢٠١١ قد وضع تركيا على خط المواجهة الأول لأزمات الشرق الأوسط في ضوء حدودها مع سوريا تبلغ ٩٠٠ كم تقريبا الأمر الذى أدخلها وبشكل مباشر وفورى في قلب هذا الصراع وترتب عليه أن دعت انقرة الى تضامن اطلنطى لتأكيد حماية أراضيها اذ نشر الحلف في ٢٠١٣ صواريخ باتريوت على خلفية العملية الإرهابية الكبرى التي شهدها إقليم هتاى.

إن مواقف تركيا غير الواضحة تجاه سوريا وخاصة فيما يتعلق بمعارضتها لبشار الأسد ودعمها للفصائل المعارضة المختلفة كل ذلك أثار أزمة ثقة مع الحلف، ولذلك شهد عام ٢٠١٥ تحولاً كبيراً فى أوروبا وأمريكا في ضوء العمليات الإرهابية التي شنها تنظيم داعش هناك وهو وضع ترتب عليه تعزيز التعاون الإستخباراتى والشرطى لمتابعة التنظيمات الجهادية الاجنبية ، فقد كانت انقرة ترفض حتى عام ٢٠١٥ الانضمام الرسمي للتحالف الدولى ضد داعش بل ساومت على استخدام قاعدتها الجوية " انسرليك" من قبل طيران التحالف، ثم عادت لتبدأ في مغازلة روسيا صراحة لدرجة دفعت المحللين الأمريكيين لمناقشة فرضية خروج انقرة من الحلف ، إلا أنه من وجهة النظر الأمنية ، فلتركيا مصلحة كبرى في البقاء في حلف شمال الاطلنطى لأنها بحاجة ماسة لمساعدته في حمايتها ولاسيما في ظل توتر الاوضاع الاقليمية.

المحور الثالث : **سُبل حل القضية الكردية**:

مما لاشك فيه أن القضية الكردية تُؤثر علي المناخ السياسى التركى منذ أكثر من ٣٠ عاماً أى منذ إعلان حزب العمال الكردستانى (المُصنف على قائمة التنظيمات

الارهابية للاتحاد الاوروبى وأمريكا) الحرب على الدولة التركية، التى أسفرت عن مصرع عشرات الألا ف جرًاء عدم الاعتراف بالهوية الكردية فى تركيا منذ تأسيس الجمهورية، هذا بالاضافة الى ما تعرض له الأكراد من مأسى ومظالم خلال إخماد حركاتهم التمردية منذ عشرينيات القرن الماضى بسبب إنكار الهوية الكردية ليس فقط فى تركيا ولكن ايضاً فى جميع دول الشرق الأوسط حيث ينظر اليها كأقلية مثلما الحال فى سوريا والعراق إلى أن اندلعت حرب الخليج وترتب على ذلك بدء سياسة تمكين الأكراد من مناطق كردية خاصة فى العراق.

وفى الواقع، فإن الحزب الحاكم فى تركيا الآن قد تبنى وجهة نظر مختلفة فى التعامل مع هذا الملف باعتبار الأكراد " كتلة انتخابية "، يمكن لها أن ترجح فوز هذا الطرف أو ذاك، ولا سيما في لحظات الانقسام بين القوى الحزبية والسياسية التركية،ولهذا تم منحهم بعض الإمتيازات الثقافية وتعليم اللغة وإطلاق قناة وطنية ناطقة بالكردية، كما أطلق عملية سلام مع الاكراد فى ٢٠١٣ إلا أنه منذ إعلان استئناف الأعمال العدائية فى يوليو ٢٠١٥، فقد أعلن حزب العمال الكردستانى التمرد وشن هجمات فى المدن وردت عليه السلطات التركية بحرب شاملة من خلال عمليات عسكرية واسعة النطاق فى شرق البلاد وعمليات توقيف بالجملة طالت أعضاء "حزب الشعب الديمقراطى" الموالى للأكراد، ثم تعقَّد الوضع بدخول أكراد سوريا فى هذا الملف الشائك وخاصة أنهم يسيطرون على جميع الحدود السورية التركية تقريباً ما دفع أنقرة لأن تعتبر الأكراد يمثلون تهديداً لوحدة الأراضى التركية.

وترى الكاتبة أن إستئناف عملية السلام إنما يمثل الحل الوحيد الممكن لتسوية هذا الملف من خلال تفاوض سياسى ينهى جميع أشكال التمييز فى تركيا، بالاضافة إلي إعادة تعريف المواطنة بترك المعيار الإثنى والعرقى جانباً والمضى قدماً فى تقديم امتيازات ثقافية والتفكير فى إطار ينهى المركزية الإدارية من جانب آخر، بيد أن الملف الأصعب سيكمن فى نزع سلاح حزب العمال الكردستانى، وهذا يستوجب إستلهام واستحضار عمليات سلام أخرى مثل تلك التى شهدتها كولومبيا مؤخراً ، وهى العملية التى تمثل نموذجاً جيداً فى هذا الشأن.